

بناء على المرسوم رقم ٥٢٤٦  
تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠ وتعديلاته (تنظيم  
وزارة الزراعة)،

بناء على اقتراح مدير عام الزراعة  
بالإنابة،

يقرر ما يأتي:

#### المادة الأولى:

تشكل لجنة السجل اللبناني لأنساب  
الخيول من السادة:

مدير عام وزارة الزراعة - رئيسا  
مدير عام الثروة الحيوانية - نائبا للرئيس  
رئيس مصلحة الصحة الحيوانية -  
عضوا

رئيس دائرة التناسل وتربية الخيل -  
عضوا

مندوب عن جمعية حماية وتحسين نسل  
الجواد العربي - عضوا

مندوب عن جمعية مربي الخيل في لبنان  
- عضوا

مندوب عن إدارة ميدان سباق الخيل في  
بيروت - عضوا

مندوب عن الاتحاد اللبناني للفروسية -  
عضوا

رئيس مصلحة إنتاج وتربية الحيوان -  
عضوا مقررا

تتخذ الاقتراحات بالأكثرية ويكون  
صوت الرئيس مرجحا في حال تساوي  
الأصوات.

تحدد مهام اللجنة على الشكل  
التالي:

#### قرار رقم ١/٢٢٧

#### تشكيل لجنة السجل اللبناني

#### لأنساب الخيل

#### وتحديد مهامها

إن وزير الزراعة،

بناء على المرسوم رقم ١٨ تاريخ  
٢٠٠٨/٧/١١ (تشكيل الحكومة)،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم  
٩٧ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ وتعديلاته (دمج  
مؤسسات عامة بوزارة الزراعة وإعادة  
تنظيم الوزارة)،

١٩٣٦/٨/١٢ والقرار رقم ١/١١٩ تاريخ  
١٩٩٦/٣/٧.

#### المادة الخامسة:

ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم.

بيروت في ٢٠٠٩/٥/١٢

وزير الزراعة

المهندس الياس سكاف

- درس السجلات الخاصة بالخيول اللبنانية الموجودة تحت وصاية ميدان سباق الخيل في بيروت والتأكد من الزمر الدموية المدرجة فيها.

- اقتراح آلية واضحة لتسجيل الخيول.

- اقتراح تشكيل لجنة فنية خاصة لمعاينة جياذ النزو وأفراس الشباية وللتلقيح الاصطناعي.

- وضع دراسات لتحسين نسل الخيول اللبنانية وتطوير رياضة الفروسية وقطاع الخيل في لبنان.

- اقتراح آلية واضحة لترخيص نزو الخيل.

- اقتراح كل ما يتعلق بالخيول لجهة استيراده أو تصديره.

#### المادة الثانية:

تسمي المؤسسات الخاصة مندوبيها في هذه اللجنة بواسطة كتاب رسمي يبلغ الى رئيس اللجنة وإن أي تغيير يطرأ على هذه الأسماء يتم الابلاغ عنه بالطريقة ذاتها.

#### المادة الثالثة:

تودع لدى مديرية الثروة الحيوانية - مصلحة إنتاج وتربية الحيوان في وزارة الزراعة أصل جميع السجلات أو صورة مطابقة للأصل عنها وذلك خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

#### المادة الرابعة:

يعمل بهذا القرار فور نشره، وتلغى جميع النصوص السابقة التي تتعارض وأحكامه. لا سيما القرار رقم ٨٣٠ تاريخ